# الحذر من تواطؤ حكام عرب الخونة ضد غزة

بقلم: ممدوح الولي...

نهنئ الشعب الفلسطيني وأهل غزة الشجعان بإذعان قوات الاحتلال لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي لولا صمودهم وتضحياتهم ما تحقق، حيث عجز العدو الصهيوني وداعموه طوال أكثر من خمسة عشر شهرا عن تحقيق ما أعلنوه من أهداف للحرب، تمثلت في القضاء على حماس وتفكيك قدراتها العسكرية، وتحرير الأسرى بالقوة والقضاء على مظاهر الحكم المدني لحماس في غزة، وتهجير أهل غزة.

وإذا كان لضغط الرئيس ترامب دوره في وقف إطلاق النار، فإن هذا القرار جاء لوقف استنزاف المقاومة لقوات الاحتلال، والخسائر التي تعرضت لها عسكريا واقتصاديا، وثبوت عدم إمكانية انتصارها دون الاعتماد على العون الخارجي، وبعد الإرهاق الذي لحق بالجنود الإسرائيليين في ظل أطول مدة حرب لهم مع طرف عربي منذ قيام دول إسرائيل.

وبعد فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها العسكرية رغم ما حصلت عليه من دعم بالعتاد والمعلومات

الاستخباراتية والمساندة السياسية والإعلامية، وغض للطرف من جانب الحلفاء الغربيين عما ارتكبته من جرائم وحشية غير مسبوقة خلال الأعوام الخمسين الأخيرة، إلى جانب السعي للحد من تضرر التجارة الدولية نتيجة ابتعادها عن المرور عبر باب المندب، واضطرارها للدوران حول رأس الرجاء الصالح بما فيه من زيادة بالتكلفة والتلوث.

ولهذا كانت مقولة وزير الخارجية الأمريكي بلينكن مؤخرا بأن "هزيمة حماس بالحلول العسكرية فقط غير ممكنة، وما يجرى في شمال قطاع غزة دليل على ذلك"، حين يشير إلى الصمود الأسطوري لسكان جباليا وما حولها بشمال غزة، الذين تعرضوا لأبشع حصار وتجويع ودمار منذ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي وحتى وقف إطلاق النار، وما صاحب ذلك من استمرار العمليات النوعية للمقاومة حتى الأيام الأخيرة، وما ذكرته التصريحات الأمريكية من أن حماس قد نجحت في إعادة تجنيد أعضاء جدد بما عوض ما فقدته من عناصر خلال الحرب.

وهكذا نأخذ من حديث بلينكن أن هناك تغييرا في الأدوات التي سيتم استخدامها لتحقيق نفس الأهداف السابقة لإسرائيل وداعميها، ومن هنا يجب الحذر من قبل الشعب الفلسطيني والشعوب العربية والإسلامية، واليقين بأن المعركة مستمرة رغم وقف إطلاق النار ولكن أساليبها ستكون مختلفة.

ونستطيع حصر بعض الأساليب التي سليجأ إليها هؤلاء، ومنها السعي للوقيعة بين المقاومة والحاضنة الشعبية لها، واستخدام كافة الأساليب الإعلامية ووسائل الاتصال الاجتماعي للتأثير النفسي السلبي على سكان غزة، ومحاولة الإيقاع بين العشائر والمقاومة، واستخدام المعونات كسلاح ووسيلة للضغط على السكان، خاصة مع طول فترة المعاناة المرتقبة بسبب ضخامة حجم الدمار، وتعدد أشكال الخدمات المفقودة من مياه شرب وصرف صحي وإيواء، وكهرباء ووقود وطعام وكساء وتدفئة وطرق وخدمات صحية وتعليمية وبيئية.

أما المنفذون لتلك الأساليب المرتقبة لتحقيق الأهداف القديمة فلن يقتصر على إسرائيل وداعميها من الدول الغربية، ولكن الأمر سيمتد إلى الحكام العرب الجاهزين لأداء تلك المهمة، لأسباب تتعلق بخشيتهم من آثار انتصار المقاومة في غزة، وأن يساعد ذلك على بث روح الأمل في غيرهم للسعى للتخلص من تلك الأنظمة المتواطئة، والتي زادت مخاوفها من شعوبها بعد ما حدث في سوريا وخشية أن يكون ذلك ملهما لتكراره في بلادها، إلى جانب إدراك هؤلاء الحكام أن السبيل الأقوى لتعزيز بقاءهم في كراسيهم يتأتى من خلال البوابة الإسرائيلية، من خلال شهادتها برضائها عنهم لدى السلطات الأمريكية والأوربية.

ويرتبط بذلك صمت هؤلاء الحكام العرب عن المجازر والتجويع الذي لاقاه سكان غزة خلال الشهور الأخيرة، وخاصة بعد إغلاق معبر رفح منذ أيار/ مايو الماضي، وحصار شمال غزة منذ تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وصمود سكان غزة والمقاومة رغم ذلك الخذلان بل والتواطؤ في حالات كثيرة، وتسخيرها لوسائل اعلامها وذبابها الإلكتروني للنيل من المقاومة، وقيامها باعتقال من قاموا ببعض مظاهر التأييد للمقاومة، ومنعها لأية مظاهر لتلك المساندة، وتشكيكها في جدوى ما قام به البعض من مقاطعة لسلع الشركات الدائمة لإسرائيل، والضغط على قيادات المقاومة خلال عمليات التفاوض مع إسرائيل للقبول بالمطالب الإسرائيلية.

وكل ذلك يعني أن حكام تلك الدول العربية سيستمرون في طعنهم للمقاومة، والاشتراك في تجويع الفلسطينيين ومنع المعونات عنهم بمختلف الصور، ومنها منع إسرائيل لبعضها أو بتشجيع العصابات التي تسرق المعونات بعد التباهي الإعلامي بتيسير إدخالها إلى غزة، وإمداد إسرائيل بأية معلومات استخباراتية تحصل عليها، خاصة خلال تواجدها بغزة خلال توصيل المساعدات، مثلما أشار قيادي حمساوي من قبل عن إرسال وفد معونات خليجي إحداثيات موقع إطلاق صواريخ في غزة إلى إسرائيل.

ورغم أن أبجديات الأمن القومي لتلك الدول تحتم عليها الوقوف مع المقاومة لإضعاف العدو الأكبر المتمثل في المطامع الإسرائيلية في بلادها، كما أن مساندة غزة تحقق لها منافع اقتصادية تتمثل في تصدير السلع المختلفة التي تحتاجها والحصول على حصيلة جيدة نتيجة ذلك، والمنافع التي يمكن أن تحصل عليها خلال مشاركتها في عمليات الإعمار لغزة من تصدير لمواد البناء وأعمال لشركات مقاولاتها، إلا أن منافع تثبيت عروش هؤلاء الحكام والذي تضمنه دول الغرب أساسا، يجعلها تغض الطرف عن مصالح الأمن القومي لبلدانها والمنافع الاقتصادية المرتقبة، لتسير في فلك المصالح الإسرائيلية والغربية التي لا تخلو من منافع اقتصادية أيضا، حيث تسبب الموقف الأردني المساند لإسرائيل وتصديه للهجوم الإيراني على إسرائيل، في تعضيد مكانة ملك الأردن غربيا والحصول على قرض من صندوق النقد الدولي.

كما ساهم موقف النظام المصري المساند لإسرائيل، في الحصول على قروض من كل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي وبنوك إقليمية أخرى، وساهم موقف السلطة الفلسطينية المتعارض مع حماس في غض الطرف من جانب الدول الغربية عن انتهاء فترة رئاسة الرئيس الفلسطيني منذ عام 2009 وحتى الآن، كما أنها تغض الطرف أيضا عن الممارسات السلطوية والاستبدادية للحكم والمتعارضة مع حقوق الإنسان، في الكويت والبحرين والسعودية والإمارات وتونس والجزائر والأردن ومصر وغيرها.

كما يدرك الرئيس اللبناني أنه جاء لمنصبه عبر البوابة الغربية، كما تستخدم تلك الدول ما حدث في

سوريا كرسالة لباقي الحكام العرب بأنه باستطاعتها تحريك القوى الفاعلة في باقي البلدان لتغيير النظم التي لا ترضى عنها.

من كل ما سبق علينا توقع كل ما هو مضاد لمصالح الشعب الفلسطيني ويحقق المصالح الإسرائيلية، والذي يتوقع أن يسارع حكام عرب بتنفيذه بجدية، سيرا على طريق إجهاض أي استقرار فلسطيني، وسعيا للتخلص من صداع القضية الفلسطينية بالنسبة لهم بتعجيل تصفيتها كما يرغب الغرب، مع الحرص في نفس الوقت على الادعاء من وسائل الإعلام والتصريحات لمسؤوليها عن مساندة الحق الفلسطيني وإدانة ممارسات إسرائيل.

وهو السيناريو المتفق عليه مع إسرائيل التي تهمها الموافق العملية والسرية التي تقوم بها تلك النظم العربية، والتي تحرص إسرائيل في نفس الوقت على استمرار بقائها في عروشها نظرا لما تحققه لها من منافع.